

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون



الجلسة ٣٩٥٣

الجمعة، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الساعة ١٣/٤٥  
نيويورك

الرئيس:	السيد بو علي	(البحرين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البرازيل	السيد كورديرو
	البرتغال	السيدة بايفا
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيدة همرشولد
	الصين	السيد ليو جيئي
	غابون	السيد منغارا - موسوتسي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد دوتريو
	كوستاريكا	السيد نيهاموس
	كينيا	السيد كيواغا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد غرينجر
	الولايات المتحدة	السيدة سودربرغ
	اليابان	السيد كاغامي

## جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

## إقرار جدول الأعمال

### أقر جدول الأعمال.

## الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أذن لي عقب المشاورات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى البيان الذي أدلى به رئيسه بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ (S/PRST/1998/26) بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساور المجلس بالغ القلق إزاء استمرار النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يهدد السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وإزاء عواقبه الإنسانية الخطيرة.

"ويؤكد المجلس من جديد الالتزام باحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسواها من دول المنطقة، بما في ذلك الالتزام بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة أو أي أسلوب آخر لا يكون متفقا مع مقاصد الأمم المتحدة. ويؤكد أيضا من جديد ضرورة أن تمتنع جميع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

"وفي هذا السياق، يدعو مجلس الأمن إلى تسوية سلمية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الوقف الفوري لإطلاق النار، والانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية، والترتيبات المتعلقة بالأمن على طول الحدود الدولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإعادة بسط سلطة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على جميع أراضي البلد، وبدء عملية مصالحة وطنية تشمل جميع الأطراف في جمهورية الكونغو

الديمقراطية تحترم المساواة وحقوق الجميع احتراماً تاماً، بغض النظر عن الأصل العرقي، كما تشمل عملية سياسية تؤدي إلى عقد انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة في وقت مبكر.

"ويعرب المجلس عن تأييده لعملية التوسط الإقليمية التي بدأتها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي يقودها حالياً رئيس زامبيا، وهو يحيط علماً بالإجراءات المتخذة، بما فيها إنشاء لجنة اتصال مخصصة، في سبيل تحقيق تسوية سلمية للنزاع ويشجع رئيس زامبيا على مواصلة جهوده.

"ويرحب مجلس الأمن بصورة خاصة بالمبادرة التي اضطلع بها الأمين العام في المؤتمر العشرين لرؤساء دول أفريقيا وفرنسا، الذي عُقد في باريس في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، من أجل إنهاء النزاع والتوصل إلى وقف فوري غير مشروط لإطلاق النار. ويرحب المجلس بالالتزامات العامة التي قدمها في باريس في هذا الشأن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيساً أوغندا ورواندا ورؤساء وفود ناميبيا وزمبابوي وأنغولا وتشاد. وهو يحثهم بقوة على تنفيذ هذه الالتزامات. وتحقيقاً لهذا الغرض، يدعو المجلس جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة، على أرفع مستوى ممكن، في مؤتمر القمة القادم الذي سيعقد في لوساكا في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ويحثهم على العمل بروح بناءة ومرنة بغية توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار كمسألة عاجلة. ويشجع مجلس الأمن أيضاً المشاركين في اجتماع الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي سيعقد في أوغادوغو في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، على استغلال هذه الفرصة لاتخاذ إجراءات عاجلة في سبيل تحقيق تسوية سلمية للنزاع.

"ومجلس الأمن على استعداد للقيام، على ضوء الجهود المبذولة في سبيل تحقيق تسوية سلمية للنزاع، بالنظر في القيام بمشاركة فعالة للأمم المتحدة، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، بما في ذلك اتخاذ تدابير ملموسة ومستدامة وفعالة للمساعدة في تنفيذ اتفاق فعال لوقف إطلاق النار وفي عملية تسوية سياسية للنزاع متفق عليها.

والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى  
تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة  
الأفريقية.

"ويشجع المجلس بقوة الأمين العام على أن  
يواصل العمل بنشاط مع أمين عام منظمة الوحدة  
الأفريقية ومع جميع الأطراف المعنية بغية المساعدة  
على التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع. وهو يطلب  
إليه أن يبقيه على اطلاع بالجهود المبذولة لتحقيق  
تسوية سلمية وتقديم توصيات عن الدور الممكن  
للأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره  
الفعال".

سيصدر هذا البيان كوثيقة من وثائق مجلس الأمن  
تحت الرمز S/PRST/1998/36.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية  
من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.

"ويدين المجلس أي انتهاكات لحقوق الإنسان  
والقانون الإنساني، بما في ذلك أعمال، الحقد  
والعنف العرقيين والتحرّض عليها من قبل جميع  
الأطراف. وهو يحث جميع الأطراف على احترام  
وحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني، لا سيما  
اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين  
الإضافيين لعام ١٩٧٧، فيما يتعلق بانطباقها عليهما،  
واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها،  
لعام ١٩٤٨.

"ويلاحظ المجلس بقلق خاص أن ازدياد حالة  
التوتر سوءاً يؤدي إلى تدهور في حالة الأغذية  
للسكان المدنيين وزيادة في تدفقات اللاجئين  
والأشخاص المشردين. وفي هذا السياق، يكرر  
المجلس دعوته لتحقيق وصول مأمون وغير معرقل  
للوكالات الإنسانية لجميع المحتاجين في جمهورية  
الكونغو الديمقراطية ويحث جميع الأطراف مرة  
أخرى على ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة  
وموظفي المعونة الإنسانية.

"ويؤكد المجلس أيضاً من جديد أهمية القيام،  
في الوقت المناسب، بعقد مؤتمر دولي بشأن السلام